



مقدمة تطبيق نظام التكاليف ومستوياته في المنشآت الصناعية دراسة استطلاعية لعينة من المنشآت الصناعية في محافظة دهوك

مقداد محمد البرزنجي¹، مازن إبراهيم أحمد الكواشي²، شيرزاد هادي علي الزبياري³

^{1,2,3}قسم العلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو، زاخو، العراق

Email: miqdad.ahmed@uoz.edu.krd¹, Mazin.ahmed@uoz.edu.krd², Sherzad.ali@uoz.edu.krd³

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على مستويات تطبيق النظام التكاليفي في المنشآت العاملة في القطاع الخاص في محافظة دهوك، وتم اختيار عدد من المنشآت الصناعية في محافظة دهوك كعينة للبحث والتي تكونت من (26) منشأة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي (الاستكشافي) لإجراء الجانب الميداني ولتحليل البيانات بالاستناد على برنامج SPSS 25 الإحصائي. حيث توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأهمها أفتقار المنشآت المبحوثة للكوادر المحاسبية وعدم الاهتمام على البيانات التكاليفية بطريقة منهجية وسليمة بغرض مساعدتها في تسيير شؤونها الإدارية وتحقيق أهدافها ونموها وتطورها، وأن المشاكل والمعوقات التي تحول دون وجود مقدمات لتطبيق النظام التكاليفي تتمثل في عدم إدراك ملأك وإدارة تلك المنشآت لمفهوم وطبيعة هذه المقدمات وفوائدها التي ستحققها، وعلى ضوء نتائج البحث الحالي تم صياغة مجموعة من المقتضيات والتي من أهمها ضرورة رفع الوعي بوجود مقدمات للنظام التكاليفي وتطبيق برامج التكاليف الحديثة والحاوسبة بطريقة سلية ومنهجية، وتحديد الهدف من مقدمات تطبيق هذا النظام، وكذلك يجب على الجهات ذات الصلة بالمنشآت الصناعية كالهيئات المحاسبية تقديم المساعدات والنصائح بما يخدم ويعزز من فرص وجودها في المنشآت المبحوثة.

الكلمات المفتاحية: نظام التكاليف، مقدمة نظام التكاليف، مراحل وخطوات نظام التكاليف.

پوخته:

ئارمانچ ژ ئەقى ۋەكۆلىنى زانىنا بنەماينىن بجهەينانا سىستەمى د سازىيەن پېشەسازىدا ل پارىزگەها دەشكى، رادىيە رەنگىمدا دانى ئەملى ئەنچەينانى ل سەر كارابۇن و شىانا ئەنچامدا ئەنچەينانى گىشتى ل ئەمان سازىيەن، كۆمەلگەھى ۋەكۆلىنى سازىيەن پېشەسازى ل پارىزگەها دەشكى بخۇقىدەگىرىت، پاشى سامپلا ۋەكۆلىنى ب شىۋىمەھىكى رەھمەكىيى گۈنچاى ھاتە ھەلىزىرتىن كۆ ژ بىست و شەش سازىيەن پېكھاتىبو، ۋەكۆلىمان ژېۋ لايەنلى تىۋرىيى ۋەكۆلىنى پېشىتەستن ب پەرتۈوك و نامەن ئەكادىمىي و ۋەكۆلىنىن بەلەقىرى كەرىيە ژېۋ دىياركىرنا بنەماينىن زانىنى ئەملى ئەمان ئەنچەينانى سىستەمى خەرجىي لسەر ھاتىيە دانان ب ئەگەرى ئەملى چەندى كۆ ئىك ژ سىستەمەن زانىارىيەن سەرەكىيە د سازىيەندا. ھەر وەسا پېۋگەرامى و ھەسپى شەرقەكارى د پىشا ۋەكۆلىنىن مەيدانىدا ھاتىيە بكارەينان كۆ داتايىن ۋەكۆلىنى ب رېكاكا پېۋگەرامى SPSS بى ئامارى ھاتىيە شەرقەكارىن، دەرئەنچامىن ئەقى ۋەكۆلىنى ئەملى چەندى دىاردەكىن كۆ ھەبوبونا داتايىن خەرجىي د سازىيەن پېشەسازىدا دەگىنگەن. و ئەمان سازىيەن شىان ل سەر ھەلگەر تىن خەرجىي و بارى بجهەينانا سىستەمەن خەرجىي ھەنە، لى ئەم سازى گەنگىيى ب بجهەينانا سىستەمى خەرجىي ب رېكەكاكا پەيرەوى و ساخلىم نادەن، يان بەنەمە ما ھارىكارىيە ئەمان ژېۋ ئاسانكارىيە كاروبارىن كارگىرى و بجهەينانا ئارمانچ و گەمەشە و پېشەچۈونا ئەمان، ئارىشە و بەرەستىن دىنە ئەگەرى بجهەنە بەنە ئەقى سىستەمى نوادىندا ئەملى سىستەمى نوادىندا ئەملى دەكەن كۆ سەفەر و كارگىرىيە ئەمان سازىيەن د چەمك و سەرۋەتى ئەقى سىستەمى و قازانچىن كۆ بەدەستقە دەھىن، ناگەھەن، ھەر وەسا دىبارتىن پېشىنچا ل سەر پېندىقىوونا بىلەن دەكەن ئەملى ھشىارىيى د بجهەينانا سىستەمى خەرجىي د سازىيەن پېشەسازىدا ل پارىزگەها دەشكى و بجهەينانا پېۋگەرامى خەرجىي نۇى و ئامىرى ب رېكەكاكا ساخلىم و پەيرەوى، دەستىشانكىرنا ئارمانچى دەستىشانكىرنا ئەقى پېۋگەرامى پېندىقىيە ل سەر جەھىن پەيپەندىدار دەكەن سازىيەن پېشەسازى و مەكى دەستەيىن ژەپەن ئەقى ھارىكارى و ئامۇزگارىيەن پېشىكىشىكەن كۆ خزمەت و پالپەستىيە دەلىقەيى بجهەينانا سىستەمەن خەرجىي د سازىيەن ۋەكۆلىن لى ھاتىيە ئەنچامدا بەكەن.



Abstract:

The current research aims to identify the levels of application of the costing system in the establishments operating in the private sector in Dohuk Governorate. A number of industrial establishments in Dohuk Governorate were selected as a sample for the research, which consisted of (26) establishments. The descriptive (exploratory) approach was relied upon to conduct the field side and for data analysis, the SPSSV.25 statistical program was depended on. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the lack of accounting staff in the researched establishments and the lack of interest in the cost data in a systematic and safe manner in order to help conducting their administrative affairs and achieving their goals, growth and development. Also, the problems and obstacles that prevent the presence of constituents for applying the costing system are represented in the lack of awareness of the owners and management of these facilities for the concept and nature of these constituents and their benefits that will be achieved. In the light of the results of the current research, a set of proposals were formulated, the most important of which is the need to raise awareness of the existence of the costing system elements and the application of modern computerized costing programs in a safe and systematic manner as well as to define the goal of the constituents of applying this system. Furthermore, the bodies related to industrial establishments, such as accounting bodies, must provide assistance and advice in a way that serves and enhances the chances of their presence in the researched establishments.

Keywords: costing system, constituents of the costing system, stages and steps of the costing system.

1. مقدمة البحث

إن بيئه الأعمال المعاصرة شهدت الكثير من التغيرات بسبب الاستخدام الواسع وحدة التنافس في الأسواق وكثرة نوعية المنتجات المقدمة وما ترتب على ذلك من ابتكارات أثرت كثيراً في الأساليب الصناعية المستخدمة في تلك البيئة ولن تكون تلك المنشآت قادرة على المنافسة إلا إذا تم تطبيق أساليب صناعية جيدة تستطيع من خلالها إدارة التكلفة لخلق قيمة مضافة للعملاء ومن هذه الطرق استخدام نظام تكاليفي معتمد لتوفير بيانات تكاليفية مفصلة، كما يهتم هذا النظام بمفهومها الحديث في بيئه التصنيع الحديثة بمساعدة الإداره على أداء وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات فالشراكات الصناعية تجذبها ظروف اقتصادية تتعرض الى الكثير من المشكلات والتحديات فلابد أن تبحث هذه المنشآت عن كيفية البقاء في السوق وتحقيق ذلك عليها التركيز على إرضاء الزبائن فهم الحكم الأول لأدائها وبقائها وديموتها ولن يتم ذلك إلا من خلال تلبية احتياجاتهم بجودة عالية وبأسعار مناسبة مما يؤدي إلى إرضائهم وكسب ثقفهم ويأتي ذلك من الاعتماد على مقومات تطبيق النظام التكاليفي بغض توفير البيانات والمعلومات الكميه وغير الكميه لمساعدة الإداره في تسخير شئونها وأداء مهامها وواجباتها وهذا ما سيسعى الباحثين من خلال هذا البحث بيان مستويات مقومات تطبيق النظام التكاليفي في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك، وتحققأً لمتطلبات البحث تم تقسيمه إلى خمسة محاور اساسية، تضمن المحور الاول مقدمة عن البحث، أما المحور الثاني فقد خصص لمنهجية البحث والدراسات السابقة، والمحور الثالث فقد خصص للإطار النظري للبحث والرابع خصص للإطار العملي (التحليلي) والمحور الاخير خصص لأهم الاستنتاجات والمقترنات التي تم التوصل اليها.

2. منهجية البحث

1.2. مشكلة البحث

إن أغلب المنشآت الصناعية في محافظة دهوك تعاني من عدم الاهتمام بتطبيق مقومات النظام التكاليفي الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على أداءها، ولهذا سعى الباحثين إلى دراسة مشكلة البحث التي تتمحور حول مستويات تطبيق النظام التكاليفي لتلك المنشآت، ومدى قدرة هذا النظام على القيام بدوره في توفير البيانات التكاليفية بما يتلائم مع اتخاذ القرارات الإدارية، ولذا من الممكن أن يؤدي تدني مستويات تطبيق مقومات النظام التكاليفي إلى خروج بعض المنشآت من المنافسة في سوق الاعمال وخاصة في الفترة الحالية

التي تتميز فيه بيئة الأعمال بالمنافسة الشديدة، لذا تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي (مقومات تطبيق النظام التكاليفي ومستوياته في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك) ويترعرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- أ. هل هناك إدراك لعينة البحث عن موضوع مقومات تطبيق النظام التكاليفي في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك؟
- ب. مدى مستويات مقومات تطبيق النظام التكاليفي في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك؟
- ج. هل تهتم المنشآت الصناعية في محافظة دهوك بتطبيق مقومات نظام التكاليف؟
- د. هل هناك تحديات تواجهها المنشآت الصناعية في محافظة دهوك تحول دون تطبيق مقومات نظام التكاليف؟

2.2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان مستويات مقومات تطبيق نظام التكاليف في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك نظراً لأن وجودها يعد ضرورياً خاصة في بيئة الأعمال المعاصرة لمواجهة تحديات البيئة، وكذلك بين اهتمام الدولة بقطاع الصناعة وتشجيع المشروعات الصناعية بتطبيق مقومات نظام التكاليف ليوفر البيانات اللازمة للتخطيط وأتخاذ القرارات من قبل الادارة، كما يعتبر تطبيق مقومات نظام التكاليف هاماً جداً في التطور على مستوى المنشآت المبحوثة، ومن جهة أخرى يساعد البحث الحالي في تشخيص المشكلات أو المعرفة التي تواجهه تطبيق مقومات نظام التكاليف.

3.2. أهداف البحث

نظراً لمشكلة البحث وأهميته يمكن ادراج أهداف البحث الحالي ضمن الآتي:

- أ. التعرف على مستويات مقومات تطبيق النظام التكاليفي في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك.
- ب. معرفة مدى انعكاس مقومات تطبيق نظام التكاليف في المنشآت الصناعية لتحقيق أهدافها.
- ج. تقديم مقررات تساهم في زيادة الاهتمام بمقومات تطبيق النظام التكاليفي في المنشآت الصناعية.

4.2. فرضيات البحث

لتحقيق أغراض البحث اختبر الفرضية الرئيسية التالية: (ما مستويات مقومات تطبيق النظام التكاليفي في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك). وتترعرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- أ. توافر لدى المنشآت الصناعية في محافظة دهوك المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف.
- ب. تهتم المنشآت الصناعية في محافظة دهوك بتطبيق مقومات نظام التكاليف.
- ج. تعتمد المنشآت الصناعية في محافظة دهوك على مقومات نظام التكاليفي في ممارسة شؤونها الإدارية.
- د. هناك تحديات تواجهها المنشآت الصناعية في محافظة دهوك تحول دون تطبيق مقومات نظام التكاليف.
- هـ. هناك فاعلية لمقومات نظام التكاليفي في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك تساعد على أتخاذ القرارات وزيادة الرقابة على عناصر التكاليف في المنشآة.
- وـ. تعتمد المنشآت الصناعية في محافظة دهوك على فاعلية مقومات نظام التكاليفي في تحديد تكلفة المنتج واتخاذ قرارات التسعير.
- زـ. توفر مقومات تطبيق نظام التكاليف إجمالاً في المنشآت المبحوثة.

5.2. حدود البحث : تتمثل حدود البحث بالآتي :

- أ. **الحدود الزمنية** : امتدت الفترة الزمنية للبحث في جانبيها النظري والميداني من 1/6/2022 ولغاية 1/10/2022.
- ب. **الحدود المكانية** : تتمثل الحدود المكانية للبحث في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك.
- ج. **الحدود البشرية** : يتمثل الحدود البشرية للبحث مسؤولي الأقسام الإدارية والمالية في المنشآت المبحوثة.

6.2. منهجية البحث: إن منهج الباحثين في تحقيق أهداف هذا البحث أعتمد على أسلوبين رئيسيين هما :

- أ. أسلوب نظري يتم فيه التعرض بإيجاز إلى الأسس العلمية التي يقوم عليها مقومات تطبيق نظام التكاليف باعتباره أحد أنظمة المعلومات الرئيسية في المنشآت.
- ب. أسلوب عمل ميداني يضم :

1. اختيار مجتمع الدراسة الميدانية.
2. صياغة استماره الاستبيانية لاختبار صحة فرضيات البحث.

7.2. وصف مجتمع وعينة البحث

قام الباحثين بإجراء الدراسة الميدانية على عينة من المنشآت الصناعية في محافظة دهوك نظراً لأهمية القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود مقومات تطبيق نظام التكاليف في هذا القطاع، وقد شملت عينة البحث (26) منشأة صناعية تم اختيارهم بشكل عشوائي تم تغطيتها عن طريق توزيع (55) استبياناً على مسؤولي الأقسام الإدارية والمالية في المنشآت المبحوثة عبر الزيارات الميدانية لهذه المنشآت بهدف استطلاع آرائهم فيما يتعلق بفرضيات البحث وكانت نسبة الاستجابة أكثر (87.27%)، وتم استرداد (52) استماراً وكان عدد الاستمارات الغير صالحة (4) لذلك بلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل الاحصائي (48) استماراً. لذلك اختار الباحثين هذا العدد من المنشآت الصناعية لزيادة درجة الثقة للحصول على البيانات من الدراسة الميدانية بحيث تمثل الواقع الحقيقي للمنشآت الصناعية في محافظة دهوك والوصول إلى الأهمية الكبيرة لمقومات تطبيق النظام التكاليفي في الأنشطة الصناعية المبحوثة والأخذ بنظر الاعتبار من قبل الباحثين في استخدام الدقة والوضوح في صياغة أسئلة الاستبيان والسهولة في عرضها والاجابة عليها. والجدول رقم (1) يبين أسماء المنشآت عينة البحث.

الجدول (1) أسماء المنشآت الصناعية عينة البحث

الاسم	المسلسل	أسماء المنشآت الصناعية عينة البحث	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة
معمل قرض لإنتاج الحديد المشبك	1		4	4
معمل ماف لإنتاج الأنابيب المعدنية والمقاطع	2		5	5
معمل صفاديد للأعلاف	3		1	1
معمل عطا ATA لصناعة أجود أنواع الأنابيب	4		2	2
معمل زيرين لإنتاج كافة أنواع أكياس النايلون	5		2	2
معمل ALKO لإنتاج وصناعة الألمنيوم	6		1	1
معمل فرز النفايات في دهوك	7		5	5
معمل رقمن لإنتاج جميع وحدات كونكريتية جاهزة	8		2	2
معمل زنار لإنتاج الأنابيب الصناعية	9		1	1
معمل تناهي لإنتاج الحديد المشبك	10		1	1
معمل دنيا لإنتاج البلوك	11		1	1
معمل حديد ناطيليا	12		3	3
معمل بيسرى لإنتاج القير والأسفلت	13		1	1
مطبعة جيھان لطباعة السليفان واللاتيكات والكراتين	14		3	3
معمل طحين المازن	15		2	2
معمل القسروك لإنتاج البلوك	16		1	1
معمل مياه روفيا	17		4	4
معمل أورينت للأصباغ	18		1	1
معمل تمر لإنتاج الأكياس	19		1	1
معمل E.P.C لإنتاج الفلين	20		2	2
معمل ثايند لصناعة مستلزمات الديكورات داخلي وخارجي استريلول(فلين) واصباغ	21		2	2
معمل نوروز لإنتاج القير والأسفلت	22		1	1
معمل بوليكيم لإنتاج فلين الديكورات	23		1	1
معمل مصطفى لإنتاج النحاس والفاون	24		1	1
معمل ستروفر لإنتاج الطحين	25		3	0
معمل Bayt للبلاستيك	26		4	4
العدد الكلي			55	52

المصدر: إعداد الباحثين

8.2. وصف وتشخيص الأفراد المبحوثين

قام الباحثين بتوزيع استمرارات الاستبانة على مسؤولي الاقسام الادارية والمالية في المنشآت المبحوثة وقد تضمنت العديد من الخصائص الشخصية والوظيفية من حيث التحصيل والمؤهل العلمي، الخبرة في مجال العمل، الوظيفة الحالية الذي يشغلها في المنشآة، التخصص الذي يتميز به بالإضافة إلى عدد العاملين والنظام التكاليفي المعتمد في المنشآة، حيث يظهر لنا الجدول رقم(2) أن المؤهل العلمي لأفراد عينة البحث يشير إلى أن نصف العينة من حملة شهادة دبلوم فأقل وبنسبة (50%)، بينما بلغت حاملي شهادة البكالوريوس (45.8%)، أما حملة الشهادات العليا فقد كانت النسبة الأقل فقد بلغت (4.2%) من مجموع أفراد العينة المبحوثة. بالنسبة إلى الخبرة في مجال العمل فقد ظهرت النتائج بأن الفتة التي لديها أكثر من (10) سنوات حصلت على (23) تكرار وهي النسبة الأعلى بين أفراد العينة المبحوثة فقد بلغت (47.9%)، بينما التي لديها خبرة في العمل لمدة خمس سنوات فأقل حصلت على (10) تكرارات وكانت النسبة الأقل حيث بلغت (20.8%)، ويشير الجدول أيضاً إلى الوظيفة الحالية الذي يشغلها أفراد عينة البحث حيث أظهرت أن أعلى فئات الوظائف كانت محاسب حيث بلغت نسبتهم (43.8%) من المبحوثين، تلتها مدير الشركة أي الإدارة العليا بنسبة (27.1%)، تلتها غير ذلك من الوظائف بنسبة (18.8%)، والنسبة الأقل التي حصل عليها هو المدير المالي للمنشآة فقد بلغت (10.4%) من مجموع أفراد عينة البحث. بالنسبة إلى الفئات المتعلقة بالاتصالات والتخصصات الأكademie هي المالية والمصرافية حيث بلغت نسبتهم (8.3%)، إن الفئات المتعلقة بعده العاملين في المنشآت المبحوثة فقد حصلت المنشآت التي لديها (25-10) عاماً على النسبة الأعلى ضمن المنشآت المبحوثة فقد بلغت (47.9%)، والنسبة الأقل كانت ضمن المنشآت التي لديها أكثر من (5) عاملين وأقل من (10) وبلغت نسبتهم (2.1%)، وأخيراً بالنسبة إلى النظام التكاليفي المتبع في المنشآة فإن المنشآت التي تستخدم النظام التقليدي والآلي معًا حصلت على أكثر من نصف أفراد العينة المبحوثة فقد بلغت (52.1%) تلتها المنشآت التي تستخدم النظام الآلي بالكمبيوتر بنسبة (41.7%) وكانت النسبة الأقل للنظام التقليدي حيث بلغت (6.3%) من عينة المنشآت المبحوثة.

الجدول (2) إجابات الأفراد المبحوثين حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

الفئات والنسب				الخصائص	
المجموع (%100)	شهادات عليا	بكالوريوس	دبلوم فأقل	التحصيل العلمي	الخبرة في مجال العمل
	تكرارات 2	تكرارات 22	تكرارات 24		
	النسبة (4.2%)	النسبة (45.8%)	النسبة (50%)		
المجموع (%100)	أكثر من 11 سنوات	من 6-10 سنوات	س سنوات فأقل	الوظيفة الحالية	الخصص
	التكرارات 23	التكرارات 15	التكرارات 10		
	النسبة (47.9%)	النسبة (31.3%)	النسبة (20.8%)		
المجموع (%100)	غير ذلك	المحاسب	المدير المالي	إدارة الاعمال	عدد العاملين
	النكرارات 9	النكرارات 21	النكرارات 5		
	النسبة (18.8%)	النسبة (43.8%)	النسبة (10.4%)		
المجموع (%100)	غير ذلك	مالية و مصرافية	اقتصاد	محاسبة	عدد العاملين
	النكرارات 16	النكرارات 4	النكرارات 7		
	النسبة (33.3%)	النسبة (8.3%)	النسبة (6%)		
المجموع (%100)	أكثر من 40	من 26-40	من 10-25	أكثر من 5	عدد العاملين
	النكرارات 17	النكرارات 7	النكرارات 23	النكرارات 1	

المجموع (%100)	نظام يدوى وآلي النسبة (%52.1)	نظام آلي-كمبيوتر النسبة (%41.7)	نظام يدوى النسبة (%47.9)	نظام التكاليفي المستخدم النسبة (%2.1)
	النسبة (%) 25 النسبة (%) 20	النسبة (%) 3 النسبة (%) 3		

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

9.2 دراسات سابقة

1.9.2 دراسة أبوشنب (2008) بعنوان (دراسة وتقييم أنظمة محاسبة التكاليف في الشركات الصناعية في قطاع غزة)

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع أنظمة محاسبة التكاليف في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة وتقييم هذه الانظمة وتطورها وبيان دور نظام محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة المنتجات وتسويتها ومدى اعتماد ادارة الشركة على مخرجات نظام التكاليف في اتخاذ القرارات واعتمدة الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم ما توصلت اليها الدراسة أن الاعتماد على بيانات التكاليف تساعد الادارة في اتخاذ القرارات المختلفة وان غالبية الشركات تستعمل نظام التكاليف المحوسب أن تحديد اسعار المنتجات وقياس تكلفة الانتاج هو الهدف الاساسي لتطبيق نظام التكاليف من وجهة نظر الادارة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنظام محاسبة التكاليف من خلال التحسين والتطوير الدائم للنظام من حيث المقومات والاسس والنظريات وكذلك تدريب الكوادر المحاسبية العاملة في الشركات لتواءك آخر التطورات المتسارعة المرتبطة ببيئة التصنيع الحديثة.

2.9.2 دراسة الفرا، (2012) بعنوان (قياس فاعلية نظام محاسبة التكاليف في الشركات الصناعية)

هدفت الدراسة الى قياس كفاءة وفاعلية نظام محاسبة التكاليف المستخدم في الشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة في المملكة العربية السعودية واستطلاع آراء المختصين والمهنيين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي كما استخدم الاستبيان والمقابلات الشخصية كوسائل رئيسية لتجميع البيانات والمعلومات، ومن أهم ما توصلت اليها الدراسة في عدم وجود قسم أو إدارة خاصة بالتكاليف وعدم اهتمام من قبل الادارة واستخدام الطريقة الكلية في احتساب تكلفة المنتجات، وتوصلت الدراسة الى ضرورة إنشاء قسم للتكاليف في الشركات الصناعية يتولى عملية تحليل التكاليف وضبطها، وتقسيم الشركة الى مراكز تكلفة وفقاً لأساس سليم وبالصورة التي تحقق تحديد المسؤولية عن التكلفة.

3.9.2 دراسة النور ومبارك، (2018) بعنوان (واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف في مؤسسات المقاولات):

هدفت الدراسة للتعرف على واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف بمؤسسات المقاولات بالمملكة العربية السعودية ومدى انعكاس تطبيق هذا النظام على فاعلية الاداء، وكانت مجتمع الدراسة تتكون من عينة عشوائية لشركات المقاولات والتي تكونت من واحد وسبعين مؤسسة واعتمدة الدراسة على المنهج الوصفي لإجراء الدراسة الميدانية وقد تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة برنامج SPSS الاحصائي، ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك حاجة ضرورية لبيانات التكاليف في مؤسسات المقاولات وان هذه المؤسسات قادرة على أعباء تحمل تكلفة واباء هذا النظام، واهم ما اوصت به الدراسة هي ضرورة رفع الوعي بتطبيق نظام محاسبة التكاليف وتطبيق برامج التكاليف الحديثة والحاوسبة بطريقة سلية ومنهجية.

4.9.2 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية ودراسات سابقة

يمكن تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية ودراسات سابقة كما يأتي:

1. تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (أبوشنب) في التعرف على واقع أنظمة محاسبة التكاليف في الشركات الصناعية وتقييم هذه الانظمة وتطورها، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في كونها أعتمدت على تقييم مقومات نظام التكاليف في معرفة مستويات تطبيقها في الشركات الصناعية في بيئه أقاليم كورستان وبالتحديد في محافظة دهوك.

2. تختلف الدراسة الحالية مع دراسة (الفرا) في كونها أعتمدة على مستويات المقومات التي تحقق تطبيق نظام التكاليف، بينما أعتمدت الدراسة السابقة على قياس الكفاءة والفاعلية لأنظمة التكاليف في الشركات الصناعية بالإضافة إلى البيئة المختلفة بين المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية وأقاليم كورستان.

3. تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (النور ومبارك) في معرفة واقع تطبيق النظام التكاليفي، وتختلف من حيث اعتماد الدراسة الحالية على المقومات لمعرفة واقع المقومات ومستوياته بالإضافة إلى اعتماد الدراسة السابقة على شركات المقاولات فقط بينما الدراسة الحالية اعتمدت على مجموعة متنوعة من المنشآت الصناعية في محافظة دهوك.

3. الإطار النظري

1.3 تعريف نظام التكاليف

يمكن توضيح مفهوم النظام التكاليفي في المنشآت الصناعية بأنها نظام فرعي للمعلومات يقوم بمعالجة وتشغيل بيانات التكاليف من المستندات وفقاً لمجموعة من المبادئ والطرق والنظريات بهدف إنتاج معلومات تكاليفية تساعد إدارة المنشأة في الرقابة على الأداء (أبو شنب، 2008:18). بينما عرفها (الرواشدة، 2011:27) بأنها مجموعة من المقومات والاجزاء المترابطة والمتكاملة التي تسعى إلى تحقيق أهداف محاسبة التكاليف عن طريق مجموعة من العناصر المترابطة والمترابطة مع بعضها البعض لتحقيق أهداف محددة للعمليات التي تقوم في المنشأة، وأشار إليها (بليغ وآخرون، 2010:2) بأن نظام التكاليف لها وظيفة رئيسية وهو ترشيد استغلال الموارد المتاحة وحصر وتحليل بيانات التكاليف والرقابة على تكاليف الأداء والإنفاق. ويرى (Kodar&Robane,2022:6) بأن النظام التكاليفي عبارة عن مجموعة من وثائق وقواعد التوجيه الداخلي لمحاسبة التكلفة والتخطيط والتحليل والتكميل وتقدير الكفاءة بالنسبة إلى المجموعة داخل المنشأة. وعرفها (النيل وآخرون، 2018:578) بأنها تقوم بتوفير البيانات والمعلومات التكاليفية للإدارة بشكل يمكنها من تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واتخاذ العديد القرارات الخاصة بالأنشطة الإنتاجية والإدارية والمالية. وقام بتعريفها (محمد وآخرون، 2003:40) بأن نظام التكاليف يقوم بقياس وتحليل وعرض التكاليف بالصور المختلفة والتي تلائم استخدامها في الأغراض المختلفة ويتم ذلك من خلال مجموعة المبادئ والمفاهيم والإجراءات والطرق. ويرى (أبو حشيش، 2009:274) بأن النظام التكاليفي يتكون من مجموعة مقومات تسعى إلى تحقيق أهداف محاسبة التكاليف ويمكن تطبيق هذا النظام في كافة المنشآت سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية ومهمماً اختلفت طبيعة المنتجات أو الخدمات وطرق التشغيل. وأشار (العاني، 2013:69) بأن النظام التكاليفي مرتبط بتجميع وتصنيص عناصر التكاليف على السلع المنتجة وفقاً لقواعد وإجراءات واسس منظمة.

ويرى الباحثون بأن التعريف الاجرائي للنظام التكاليفي في المنشآت الصناعية عبارة عن المقومات التي تخدم إدارة المنشأة في عمليات التخطيط والرقابة وأنخاذ القرارات بالإضافة إلى تحديد تكلفة المنتج من خلال توفير كافة البيانات والمعلومات الازمة والملائمة لكافحة المستويات الإدارية في المنشأة.

2.3 أهمية نظام التكاليف

إن أهمية استخدام النظام التكاليفي داخل المنشأة تكمن في تأثيرها الكبير على اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتخطيط للعمليات داخل المنشأة وتوفير البيانات لتحسين كفاءة الموارد المتاحة (Thuy&Christian,2020:2). من جانب آخر فإن الأهمية التي يمتلكها نظام التكاليف في المنشأة من خلال تحديد تكلفة النشاط لتحديد نتيجة أعمال المنشأة في نهاية الفترة والتي يعتبر ضرورياً لتصویر مركز مالي سليم للمنشأة، فيقدر ما يتم تحديد تكلفة النشاط بدقة بقدر ما تتحقق دقة وسلامة نتيجة الاعمال، هذا فإن نظام التكاليف بما لديها من إمكانيات على التحليل يمكنها ليس فقط حساب تكلفة النشاط بل ويمكنها دراسة كل منتج على حدى وتكلفة كل مركز من مراكز النشاط (عبد وآخرون، 2017:2). إن من خلال وجود النظام التكاليفي نستطيع توفير البيانات والمعلومات الازمة للتخطيط والتي تعتبر من أهم وظائف الادارة بالإضافة إلى توفير البيانات للرقابة على التكاليف وعلى الاداء بصفة عامة ومساعدة الادارة في عملية اتخاذ القرارات في مجال النشاطات المختلفة (أبوشناف وآخرون، 2019:2).

3.3. العوامل التي تؤثر على تطبيق نظام التكاليف في المنشأة

يوجد هناك العديد من العوامل التي تتأثر بها المنشأة عند إتباعها لنظام التكاليف ومن هذه العوامل نوعية المنتجات التي يطلب قياس تكلفة إنتاجها ونوعة المنتج بإختلاف الصناعة التي تعمل عليها المنشأة وأيضاً اختلاف السلع والمنتجات التي ينتجها المنشأة نفسها (اللولوة، 2016:22). بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي التي يعتمد عليها المنشأة الصناعية حيث يمكن اعتبارها بمثابة مراكز للنشاط تحدث فيها التكاليف وعناصر الإنفاق وتحديد السلطة والمسؤولية في المنشأة (أبو شناف وأخرون، 2019:14). وبعد قياس طبيعة العملية الانتاجية المطلوب قياس تكلفتها وما هو النظام المتبعة والأهداف المطلوبة من تطبيق نظام التكاليف من العوامل الأساسية في تطبيق النظام التكاليفي (الفرا، 2012:258). وهناك أيضاً نظرة الادارة واهتمامها بنظام التكاليف المطبق في المنشأة الصناعية والذي يعد عامل مهم لتطبيق نظام التكاليف (حبيب، 2022:152). إن علاقة إدارة التكاليف بالادارات الأخرى يعد أيضاً عامل مهم فيما يحتاجه قسم التكاليف من بيانات ومعلومات من الادارات الأخرى لكي تقوم بتحليلها وترجمتها بشكل قوائم وتقارير وتقديمها إلى الادارات لاتخاذ القرارات وأداء أعمالها بكفاءة عالية على أن تقدم هذه القوائم والتقارير في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها (أبو شنب، 2008:34).

ويرى الباحثين أنه عند القيام بتطبيق نظام التكاليف في منشأة صناعية يجب أن يكون هناك مستويات لمقومات النظام ويكون ملائم لطبيعة حجم ونشاط المنشأة والظروف الخاصة بها والتحديات والصعوبات التي تواجهها ولهذا يجب أن يتم دراسة تلك الظروف والاعتبارات قبل تطبيقها لنظام التكاليف.

4.3. مقومات نظام التكاليف

إن النظام التكاليفي يتكون من مقومات في تقديم المعلومات المطلوبة منها بحيث يكون بشكل فعال وهذه المقومات موجودة حسب طبيعة وظروف التشغيل في المنشأة الصناعية التي تطبق نظام التكاليف وتتفاعل هذه المقومات لإنتاج بيانات تكاليفية تساعد الادارة في إتخاذ القرارات ومن أهم المقومات والأكثر شيوعاً المقومات الخمسة التالية:

1.4.3. عناصر نظام التكاليف

يتطلب القيام بالأنشطة المختلفة في المنشأة وتحديد تكلفة المنتجات ضرورة القيام بحصر عناصر نظام التكاليف منذ إحداثها حتى استخدامها وتحديد ما يعتبر منها تكلفة وذلك من خلال تحديد الحسابات التي سوف تفتح في دفتر الاستاذ ولهذا يجب أن يكون هناك دليل للحسابات تقوم بتجميع التكاليف المتعلقة بكل عنصر من عناصر التكاليف (بلينج وأخرون، 1998:21). إن عنصر التكلفة عبارة عن القيمة المرتبطة بكمية عوامل الانتاج التي يستلزمها التشغيل وتم استخدامها والاستفادة منها لما هو مخطط لها ويتم تقسيمها حسب نوعها في إلى ثلاثة أنواع رئيسية يمكن توضيحها كما يأتي:

1.1.4.3. تكلفة المواد

والتي تشمل كلفة كل ما هو مادي وملموس (عيد وأخرون، 2017:13). والتي يتم استخدامها في عملية الانتاج وبشكل مباشر كتكلفة المواد الخام (الأولية) ومواد التعبئة والتغليف المرتبطة بتكلفة المنتج بشكل مباشر والتي تبقى ثابتة على مستوى الوحدة الواحدة (الفرا، 2012:258). وبعد تكلفة المواد من التكاليف المتغيرة التي تتغير بتغير حجم الانتاج بشكل طردي (الوافي وضافري، 2022:64). بعد استخدام نظام التكاليف من أقوى الطرق في الحد من استهلاك المواد وزيادة الانتاجية من خلال الترويج لاستخدام الشفافية في استعمال المواد والمواد (Hakimi, 2021:2). إن المواد الخام التي تشكل الاساس المادي للمواد المصنعة سواء كانت على طبيعتها أو نصف مصنعة، الخامات والزيوت والقوى المحركة اللازمة للتشغيل وقطع الغيار والعدد والادوات الصغيرة، ومن الجدير بالذكر أنه عندما يتم استخدام المواد في أوجه النشاطات المختلفة في المشروعات تقسم المواد إلى مواد صناعية ومواد تسويقية ومواد إدارية (أبو حشيش، 2009:75).

ويرى الباحثون بأن تكلفة المواد في نظام التكاليف تعد الهيكل والاساس في عملية تصنيع المنتج والتي تظهر بشكل واضح في المنتج النهائي.

2.1.4.3 تكلفة العمالة

والتي تشمل التكلفة المرتبطة بالجهد البشري والتي تتحمله المنشأة عن اجور العاملين المرتبطين بعقد عمل مع المنشأة (عبد آخر، 2017، 13). بالإضافة الى أنها تتمثل كافة العمالة التي تعد جزءاً من غرض التكلفة والتي يمكن تتبعها (مهنا، 2022: 111). حيث يقوم العمل في أي مشروع صناعي وبمساعدة الآلات والمعدات الانتاجية بتحويل المادة الخام الى سلع تامة الصنع وتعتبر تكلفة العمل والتي تعبر عن مساهمة العنصر البشري في عملية الانتاج من أهم عناصر التكاليف التي تحتاج الى رقابة وقياس وتحليل مستمر وبالتالي فإن طرق حث العامل على الانتاج والرقابة على عنصر العمل وحساب تكلفته تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه إدارة أي مشروع (أبو حشيش، 2009: 144).

3.1.4.3 التكاليف الصناعية غير المباشرة

والتي تشمل على التكاليف الأخرى الغير مرتبطة بعنصر المواد والعمل في نظام التكاليف ويطلق عليها التكاليف الغير مباشرة او التكاليف الأخرى والهدف منها تقديم خدمات فنية او بشرية (الفرا، 2012: 259). وبعد أيضاً جزءاً من غرض التكلفة ولكن لا يمكن تتبعها لهذا الغرض (مهنا، 2022: 112). يتم توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات التامة وباستخدام أساس تحويل وتوزيع مستخدم في المنشأة (يونس وإسلام، 2022: 16) وتتضمن التكاليف الصناعية غير المباشرة التكلفة التي تتحملها المنشأة لمزاولة نشاطها مثل قيمة قطع الغيار المستخدمة في صيانة الآلات وقيمة الزيوت والشحوم، قيمة لوازم نظافة المصنع، إيجار المصنع، مصاريف الكهرباء، تأمين المصنع، رواتب وأجور ومزايا مدير الإنتاج ومشرفي وملحظي الإنتاج والصيانة، الأجر الإضافي، ملابس العمال..... الخ، والتي يتم توزيعها على المنتجات تامة الصنع التي تم إنتاجها باستخدام أساس التحويل والتوزيع المستخدم بالمنشأة. ويطلق على تكاليف المواد المباشرة والأجور المباشرة التكاليف الأولية لأنها تشكل أساس عملية التصنيع بينما يطلق على تكاليف الأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة تكاليف تحويل لأنها تشكل الوسيلة التي تعمل على تحويل المواد الخام إلى سلعة مصنعة أو شبه مصنعة (عبد آخر، 2017: 240).

ويرى الباحثون بأن التكاليف الصناعية غير المباشرة تعتبر أحد الوسائل التي من خلالها نقوم بتحويل المواد الخام الى منتج مصنع او شبه مصنع ويدع جزء لا يتجزأ من تطبيق نظام التكاليف في المنشأة.

2.4.3 مراكز التكلفة في نظام التكاليف

إن عناصر التكاليف تتفاعل وتعمل فيما بينها لإنتاج منتج معين وت تكون من مراكز إنتاج حسب الهيكل التنظيمي للمنشأة وطبيعة نشاطها بحيث يمكن التوسيع في عدد المراكز أو تقليلها وبشكل عام يقسم مراكز التكلفة في المنشآت الصناعية إلى:

1.2.4.3 مراكز الإنتاج

وهي المراكز التي تحقق هدف المنشأة الرئيسي متمثلة في تصنيع المنتج الذي قامت المنشأة من أجل إنتاجه (عمارة، 2020: 40). حيث يتم تخصيص مركز إنتاج لكل منتج لعرض تجميع عناصر التكلفة للمنتج وحصرها حتى يكتمل إنتاجها (الفرا، 2012: 260). إن وجود دليل حسابات لمراكز الإنتاج تساعد تقسيم المنتجات الى مجموعات بالإضافة الى عمل مركز إنتاج فرعى لكل صنف من المنتجات في المجموعة الرئيسية (الصرايرة، 2019: 39). إن نظام التكاليف الرئيسي المطبق في المنشأة يخدم أغراضًا مختلفة مثل دعم المديرين في اتخاذ القرارات على المدى القصير وتقدم معلومات التخطيط والإنتاج على المدى القصير بالإضافة الى قبول الطلبات الإضافية وقرارات الشراء وتسعير المنتجات (Friedl, et al, 2015: 40). يتم تقسيم مراكز الإنتاج حسب المنتجات التي يتم إنتاجها بالمنشأة بحيث يتم تخصيص مركز إنتاج لكل منتج بعرض حصر عناصر تكلفة هذا المنتج حتى يكتمل إنتاجه وأن وجود دليل حسابات لمراكز الإنتاج ضروري لإظهار تكلفة كل منتج بشكل واضح وسلبي وإن ضرورة وجود دليل حسابات لمراكز الإنتاج يتم من خلاله تقسيم المنتجات إلى مجموعات رئيسية متاجنة ثم عمل مركز إنتاج فرعى لكل صنف فرعى في المجموعة الرئيسية (أبو شناف وآخرون، 2019: 255).

2.2.4.3 مراكز التسويق

وهي المراكز التي تتولى بيع وتوزيع المنتج الذي قامت المنشأة من أجل تصنيعه وبيعه (النور و مبارك، 2018: 581). أو هي المراكز التي تعمل على ترويج منتجات المنشأة وتوصيلها للمستهلك حسب المكان الذي هو يقوم بإختياره، وعلى هذا الاساس فإن النشاط التسويقي لا يقتصر على مجرد نشاط البيع والتوزيع وإنما هو نشاط تقوم بإثارة الرغبة لدى الزبائن في الحصول على منتجات المنشأة وتقوم بالدعاية والإعلان واقامة المعارض وبحوث السوق وعملية تسهيل الحصول على المنتج من قبل الزبائن في المكان المناسب والتوفيق الملائم ونقل المبيعات ونشاطات التخزين للمنتجات تامة الصنع والتعبئة والتغليف (بلغي وآخرون، 1998: 27). ومن جانب آخر فإن بالإضافة الى مركز وإدارة الانتاج فإدارة التسويق والتوزيع تكون مسؤولة مباشرة عن تحقيق أهداف المنشأة (هورنجرن وآخرون، 2009: 40).

ويرى الباحثون بان النشاط التسويقي هو نشاط متكامل لنظام التكاليف تتكون في داخله من عدة أنشطة فرعية وأن كل نشاط تستلزم تكاليفاً وتخدم عدة منتجات اخرى تفاصيلها على أساس النشاط التسويقي.

3.2.4.3 مراكز الادارة والتمويل

وهي المراكز التي تتولى إدارة وتمويل عمليات وأنشطة المنشأة والتي تتضمن كافة المستويات الإدارية المختلفة والإدارات المالية بالإضافة الى الحسابات والتكاليف ومن هذه المراكز مراكز خدمات الشؤون المالية مثل إدارة الحسابات والتكاليف والمراجعة والميزانية وكذلك مراكز الشؤون الادارية والعلاقات العامة ومجلس الادارة والمكاتب والشؤون القانونية والامن والحراسات والسكرتارية (عيد وآخرون، 2017: 15). إن المراكز الادارية في تطبيقها لنظام التكاليف يؤثر في توفير أساس معلومات التكلفة الفعالة وتوجيه مدير المراكز في اتخاذ القرارات العلمية والمناسبة (Hexiao, et.al, 2022: 11676). ويشير (هورنجرن وآخرون، 2009: 40) بأن المراكز الادارية مهمتها تقديم النصائح والمساعدة للادارة التنفيذية من خلال إعداد مقارنة تفصيلية لتكاليف تشغيل البالى المختلفة للمعدات.

4.2.4.3 مراكز الخدمات العامة

وهي المراكز التي يتم إنشاؤها لتقدم خدمات عامة للمراكز الأخرى (انتاج، تسويق، إدارة، عمليات رأسمالية). ومن هذه الخدمات العامة ورشة الصيانة والمخازن والنقل والعيادة الطبية والمطعم التي تقدم خدماتها لكل العاملين في المراكز الأخرى المذكورة (عيد وآخرون، 2017: 15). يتم حصر تكاليف كل مركز عن المراكز الأخرى من خلال التحميل المباشر على المركز ومن ثم يتم تحويل مراكز الخدمات المختلفة وباستخدام طرق التوزيع في المنشأة الصناعية (الفراء، 2012: 260).

5.2.4.3 مراكز العمليات الرأسمالية

وهي المراكز التي تتولى إقتناء أو إنشاء أو تركيب الأصول الثابتة كالمباني والآلات والمعدات، وبشكل خاص تعتبر كل تكاليف هذه المراكز تكاليف رأسمالية عندما يتم إنشاء أو تركيب الأصل الثابت وبياد العمل ويتم إعداد دليل لتلك المراكز الرئيسية منها والفرعية على أساس رقمي وذلك لسهولة التمييز بين تلك المراكز وسهولة تحملها بالتكاليف التي استفادت منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة (عيد وآخرون، 2017: 15).

ويرى الباحثون أن وجود المراكز الانتاجية والخدمية في المنشأة تساعد على تطبيق نظام التكاليف بشكل فعال من خلال فاعلية الرقابة على عوامل وعناصر التكلفة المستخدمة وإمكانية عمل حواجز تشجيعية للمراكز الانتاجية والخدمية لتشجيعها على تشديد الرقابة والوصول الى الكفاءة والفاعلية الانتاجية.

3.4.3 وحدات النشاط في نظام التكاليف

وحدة النشاط هي الوحدة التي قامت المنشأة الصناعية من أجل إنتاجها وهذه الوحدة بهذا المعنى إنما تعنى وحدة النشاط الرئيسية على مستوى المنشأة ككل أو هي تمثل آخر وحدة نشاط في سلسلة وحدات النشاط الفرعية التي تشمل عليها الأنشطة الفرعية التي تنتج في آخر السلسلة لوحدة النشاط الرئيسية التي يتم بيعها أو تقديمها للمستهلك النهائي (النور و مبارك، 2018: 580). إن هذا الدليل يكون مطلب عندما تتعدد وتتنوع منتجات المنشأة فقد يكون عدد المنتجات كبيراً ويشتمل كل منتج على تشكيلة من الأحجام أو الأشكال

أو الألوان مما قد يجعل من الصعوبة على المنشأة أن تحصرها أو تميز بينها بسهولة بدون دليل رقمي لكل منتج رئيسي وكل مجموعة فرعية (الرزي، 2007:31). إن الدليل الرقمي يسهل عملية تحويل كل منتج بالتكليف إلى استقاد منها مباشرة مثل المواد الخام أو بطريقة غير المباشرة من خلال مروره بمراكيز الإنتاج التي استقاد منها ووحدة النشاط تختلف من منشأة لآخر فـقد تكون أمر التشغيل في نظام تكاليف الأوامر وقد تكون المقاولة أو العقد في صناعة المقاولات وقد تكون الإنتاج في نظام المراحل ذات الانتاج المستمر (عـيد وآخـرون، 2017:16).

ويرى الباحثون أن أهمية تحديد وحدات التكلفة في نظام التكاليف هي من خلال ضرورة التعرف على تكلفة وحدة المنتج لتحديد سعرها وتقدير المخزون وقياس أرباح الفترة والاستفادة منها للجوانب الرقابية.

4.4.3. مستندات نظام التكاليف

يقصد بالمستندات النماذج التي تعدّها المنشأة لتجمّيع بيانات الانتاج والتكاليف بهدف تبويتها وتسجيلها في البطاقات والدفاتر الخاصة بها (أبو حشيش، 2009:274). حيث تعتمد المحاسبة بصفة عامة على مبدأ الموضوعية عند إثبات العمليات المالية فلا يتم تسجيل أي عملية مالية إلا بناء على مستند يؤيدتها وكذا الحال أيضاً في النظام التكاليفي فإنه يثبت أيضاً العمليات المالية الخاصة بالتكليف ولكن بشكل تحليلي وأيضاً بناء على مستند يؤيد حدوث التكلفة وهذه المستندات قد تكون فاتورة شراء المواد أو إذن صرفها أو كشف الأجور أو فاتورة كهرباء وهذه المستندات في الغالب يعتمد عليها نظام الحسابات المالية فيثبت العملية بشكل إجمالي كما تنتقل للنظام التكاليفي بطريقة أو بأخرى ليثبتها أيضاً نظام التكاليف بصورة تحليلية ويمر أي مستند بخط سير محدد وفقاً لنوعية وكمية البيانات التي يشتمل عليها والجهات التي تستفيد منه (أبو شناف، 2019:25). وباعتبار أن كل عنصر تكلفة يختلف عن غيره في طبيعته وكيفية ومنبع حدوثه لذلك تختلف الدورة المستندية من عنصر لأخر وتختلف أيضاً النسخ التي يتم إعدادها من المستند حسب طبيعة العنصر والجهات المستفيدة منه (سمار، 2015:19). ومن ناحية أخرى يجب مراعاة الدقة عند إعداد تلك الدورات المستندية لأنها تعتبر من ناحية إثباتاً لحدوث وحركة عنصر التكلفة داخل المنشأة كما تعتبر من ناحية أخرى بمثابة رقابة على العنصر حيث يراقب كل إجراء على الإجراء السابق له ولهذا يجب ضرورة مراعاة الدقة عند إعداد المستند وعند تصميم الدورة التي يتحرك فيها المستند (الرواشدة، 2011:29). وهي بذلك تكون المصدر الأول التي تحدد البيانات التي ستكون كمدخلات للنظام التكاليفي بالإضافة إلى تحديد نوعية المخرجات وطبيعتها ووجودتها، ويتم بواسطتها أيضاً تحديد العمل اليومي وتعتمد عليها نظام الضبط الداخلي وتنظيم دورتها ومسؤولية إعدادها لأنها تعتبر مجموعـة من النماذج والاسـعارات والاذـونات والـبطاقـات المـتنـشرـة فيـ المـنـشـأـة طـبقـاً لـطـرقـ أـسـتـخـدـامـ مـحدـدةـ وـتـقـوـمـ هـذـهـ مـسـتـنـدـاتـ بـتـجـمـيعـ بـلـيـانـاتـ عـنـ تـكـالـيفـ وـاستـخـدـامـهـاـ فـيـ مـجـمـوـعـةـ الدـفـرـيـةـ (أـبـوـ شـنـافـ، 2008:37). وـتـقـسـمـ الـمـسـتـنـدـاتـ إـلـىـ مـسـتـنـدـاتـ خـارـجـيـةـ تـصـدـرـ مـنـ جـهـاتـ خـارـجـيـةـ مـثـلـ مـسـتـنـدـاتـ بـشـرـاءـ المـوـادـ،ـ وـالـمـسـتـنـدـاتـ الدـاخـلـيـةـ الـتـيـ تـصـدـرـ عـنـ الـاقـسـامـ دـاخـلـ الـمـنـشـأـةـ مـثـلـ الـمـسـتـنـدـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـصـرـفـ الـمـوـادـ وـوـصـوـلـاتـ الـبـيعـ (يونـسـ وإـسـلامـ، 2022:16).

ويرى الباحثون أن تطبيق نظام التكاليف في المنشأة الصناعية تحتاج إلى أن تكون لديها دوره مستندية تتسم بالوضوح والبساطة عند تصميم المستند ويجب أن توفر الوعي لدى الجهات المصدرة والمستفيدة بالدور الذي تلعبه هذه المستندات بالإضافة إلى عدم كثرة المستندات عن العدد الضروري بالإضافة إلى أن المستندات تعتبر بمثابة الأساس التي تبني عليها النظام التكاليفي بالكامل.

5.4.3. دفاتر وسجلات نظام التكاليف

التسجيل في نظام التكاليف يقوم على أساس تحليلي لذاك تصبح المجموعة الدفترية أساسية في نظام التكاليف لأن المجموعة الدفترية هي التي تعمل علىربط عناصر التكاليف بمراكيز التكاليف بوحدات النشاط (وحدات الإنتاج) اعتماداً على المجموعة المستندية التي تثبت حدوث هذا العنصر وثبتت اختصاصه بمركز التكلفة وبوحدة (عـيد وآخـرون، 2017:24). وتشتمل المجموعة الدفترية على سجلات نوعية وسجلات وظيفية وسجلات لأوامر التشغيل وتشتمل السجلات النوعية على سجل إثبات حركة المواد (دفتر أستاذ المخازن) وسجل المواد وسجل الأجر وسجل التكاليف الأخرى (منصور، 2012:30). أما السجلات الوظيفية فتشتمل على السجلات الخاصة بالوظائف (المراكز) الرئيسية في المنشأة (إنتاج، تسويق، خدمات، إدارة وتمويل) وتشتمل سجلات أوامر التشغيل على صفحات يتم تخصيص صفة أو أكثر لكل أمر تشغيل تحمل عليه مباشرة العناصر المختصة به والمباشرة عليه وتحمل عليه البند غير المباشر طبقاً لمعدلات التحميل، ليتم التوصل إلى جملة تكلفة الأوامر (أبو شناف وآخرون، 2019:19).

ويرى الباحثون أن المجموعة الدفترية في نظام التكاليف لا تقل أهمية عن المجموعة المستنديّة في كونها تمثل خارطة النظام لأنها تحتوي على الحالات الفعلية وتقوم بتسجيلها بشكل منظم بالإضافة إلى العمليات التحليلية والاستنتاجية والتي تستند على البيانات الواردة من تلك السجلات.

5.3. مراحل وخطوات تطبيق نظام التكاليف في المنشآت الصناعية:

بعد تحديد مقومات نظام التكاليف في المنشآت الصناعية فإن الخطوة التالية هو معرفة مراحل وخطوات تطبيق نظام التكاليف بحيث تتناسب طبيعة المنشأة لأن طرق تطبيقها تختلف من مشروع لأخر، ولتطبيق نظام التكاليف يمكن بيان ذلك كما يأتي:

1.5.3. تحديد الأهداف

بعد أول خطوة من خطوات تطبيق نظام التكاليف في المنشأة والتي يتم بموجبها تحديد نطاق النظام وادوات تنفيذ النظام ويجب أن يكون تركيز الهدف على تحديد تكلفة السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة بالإضافة إلى الرقابة على عناصر التكاليف المختلفة عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط وكشف الانحرافات ومعرفة أسبابها ومحاسبة المسؤولين عنها وإتخاذ الازمة لمعالجتها (العاني، 2013:71). بالإضافة إلى تقديم البيانات والمعلومات الضرورية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة (يونس وإسلام، 2022:15).

2.5.3. إجراءات تطبيق النظام التكاليفي

من خلال دراسة الهيكل التنظيمي للمنشأة ودراسة الواقع العملي للمشروع لتوفير المعلومات الازمة لتطبيق النظام وبعد ذلك اختيار نظام التكاليف المناسب لقياس تكلفة المنتجات بواسطة تقسيم المشروع إلى مراكز تكلفة ومرتكز مسؤولية (أبو سنبل، 2008:46).

3.5.3. تنفيذ النظام التكاليفي

وذلك بواسطة التخطيط للتنفيذ والتنسيق بين المراحل والأنشطة زمنياً بالإضافة إلى تدريب القائمين بالتنفيذ على أفضل الأساليب ووضع برامج تشغيل البيانات والتوثيق والتعليمات المرتبطة به وأيضاً الإجراءات الرقابية عليها (عيد وآخرون، 2017:21).

3.5.3. تقييم نظام التكاليف

في هذه الخطوة نقوم بدراسة تقارير وقوائم مقومات النظام وبالاعتماد على الخبرات السابقة لنفس المشروع أو المشروعات المشابهة بالإضافة إلى تحليل التكلفة بالاعتماد على العائد من تطبيق نظام التكاليف في المنشأة وتقييم النظام بدلالة تحقيقه أو عدم تحقيقه للأهداف المطلوبة منها (مهنا، 2022:111).

ويرى الباحثون أن قبل البدء بخطوات تطبيق نظام التكاليف يجب أن نقوم بدراسة المنشأة بشكل مفصل وإجراء المقابلات الضرورية مع الادارة والعاملين في المنشأة بالإضافة إلى تجميع كافة البيانات والملاحظة الفعلية لعمل المنشأة لتطبيق نظام التكاليف بحيث تتناسب طبيعة المنشأة.

4. الإطار العملي (التحليلي)

4.1. وصف وتشخيص فرضيات البحث

يتكون هذا المحور من العبارات التي تتعلق بأسئلة كل فرضيات البحث وقد استخدم في ذلك التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية بالإضافة إلى الأوزان النسبية والانحرافات المعيارية وباستخدام البرنامج الاحصائي (Statistical Package for social Sciences) لمعالجة البيانات التي قمنا بتجميعها عن طريق استمرارة الاستبيان لأختبار مدى صحة فرضيات البحث من عدم صحتها والوصول إلى تحقيق أهداف البحث ثم قمنا بتحديد أوزان الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخمسي ليتم بها قياسات الأوزان والأهمية النسبية لإجابات الأفراد المبحوثين والاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي وهو (3) درجات (5+4+3+2+1)/5 والذي في

ضوئه تقارن الاوساط الحسابية لكل فرضية من فرضيات البحث ويعني أن إجابات المبحوثين للعبارة إيجابي وتمت الموافقة على العبارة. ويمكن تحليل بيانات العبارات كما يأتي:

1.2.4: وصف وتشخيص مقومات نظام التكاليف

تشير معطيات الجدول (3) إلى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال مؤشراته (Q1-Q6)، إذ تشير النسب إلى إن (23.95%) من الأفراد المبحوثين متفقون مع مؤشرات المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك، والتي تدل هذه النسبة إلى تدني توافر تطبيق هذا النظام. وفي حين بلغت نسبة عدم الاتفاق على المؤشرات بنسبة (64.95%) وهذا يدل على أن عدم توافر المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف لدى المنشآت الصناعية في محافظة دهوك، و(11.1%) محايدون حول المؤشرات، وبذلك تثبت لنا قيمة الوسط الحسابي الكلي والتي بلغت (2.499) وبانحراف معياري (1.102).

ومن أبرز المؤشرات التي أسهمت في إغذاء الفرضية الأولى هو المؤشر (Q2) الذي ينص على أنه يوجد في المنشأة تحديد لمرانك النشاط والتكلفة بحيث يتميز كل مركز عن غيره من المراكز، وجاء ذلك باتفاق (31.3%) من إجابات الأفراد المبحوثين، ويدعم ذلك وسط حسابي (2.791)، وانحراف معياري (1.051). وكذلك المؤشر (Q1) وجاء باتفاق وبنسبة (31.2%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (2.625)، وانحراف معياري (1.298). والتي تبين بأنه يوجد هيكل تنظيمي واضح في المنشأة يحدد فيه أتجاهات السلطة والمسؤولية لجميع الأفراد.

وتبيّن ان المؤشر (Q3) جاء ضعيف نسبياً وبنسبة (20.8%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (2.375)، وانحراف معياري (1.141). الذي ينص على أن هناك توصيف واضح لوحدات التكلفة والمنتج في المنشأة والتي يعبر عنها بالحجم او الطول او الوزن او العدد.

اما اقل نسبة اتفاق فكانت على المؤشر (Q5) جاء بأقل اتفاق من بين إجابات المبحوثين وبنسبة (10.4%)، وبوسط حسابي (2.020)، وانحراف معياري (0.910). والذي يشير إلى أنه يوجد مجموعة مستندية ودفترية سلية في المنشأة تعتمد其ا الإدارية في تجميع البيانات المتعلقة بالتكاليف. وتبيّن من إجابات المبحوثين حول هذا المؤشر بأن المنشآة تفتقر إلى سجلات تعتمد其ا الإدارية في جمع البيانات من أجل الاستفادة منها لتحقيق ما تصبوا إليه المنشآة.

واستناداً إلى نسب الاتفاق من قبل عينة البحث حول مؤشرات المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف في المنشآت الصناعية في محافظة دهوك، والمشار إليها أعلاه وبما أن الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي (3) نتوصل إلى رفض الفرضية وفي حدود مجتمعنا الدراسي. وعليه ترفض الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "توافر لدى المنشآت الصناعية في محافظة دهوك المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف". وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "لا توافر لدى المنشآت الصناعية في محافظة دهوك المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف".

وعليه تكمن الاهمية هنا من اجل اتخاذ اجراءات تصحيحية لذلك. ومن خلال نسب اتفاق اجابات المبحوثين على المؤشرات وبالنسبة المدنية من الاتفاق يجب اعادة النظر فيما يخص موضوع المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف ومعالجة الخلل.

الجدول (3) التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقومات نظام التكاليف

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق تماماً		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماماً		رقم المؤشر	الترتيب
		العد	نسبة %	العد	نسبة %	العد	نسبة %	العد	نسبة %	العد	نسبة %		
1.298	2.625	18.8	9	41.7	20	8.3	4	20.8	10	10.4	5	Q1	1
1.051	2.791	10.4	5	33.3	16	25.0	12	29.2	14	2.1	1	Q2	2
1.141	2.375	14.6	7	62.5	30	2.1	1	12.5	6	8.3	4	Q3	3
1.086	2.604	6.3	3	58.3	28	12.5	6	14.6	7	8.3	4	Q4	4
0.910	2.020	29.2	14	50.0	24	10.4	5	10.4	5	0	0	Q5	5
1.126	2.583	10.4	5	54.2	26	8.3	4	20.8	10	6.3	3	Q6	6
1.102	2.499	64.95				11.1		23.95				المستوى الكلي	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

2.2.4. وصف وتشخيص الاهتمامات بمقومات تطبيق نظام التكاليف

من الجدول (4) يتوضح لنا تكرارات الفرضية الثانية والوزن النسبي والاواسط الحسابية بالإضافة الى الانحرافات المعيارية من خلال مؤشراته (Q13-Q7)، حيث أن نسبة الالتفاق لأفراد العينة المبحوثة (62.24) وهي تمثل النسبة التي أتفقت على مؤشرات اهتمام المنشآت الصناعية في محافظة دهوك بمقومات تطبيق نظام التكاليف، والتي تدل هذه النسبة الى التبني والاهتمام لتوافر تطبيق النظام. وفي حين بلغت نسبة عدم الالتفاق على المؤشرات بنسبة (23.95%)، وهذا يدل على ان هناك عدد قليل من المنشآت لا تهتم بمقومات تطبيق نظام التكاليف في منشآتهم، وإن نسبة المحايدين لمؤشرات الفرضية بلغت (13.96%)، وبذلك ثبتت لنا قيمة الوسط الحسابي الكلي والتي بلغت (3.627) وأنحرافها المعياري التي بلغت (1.102).

ومن الفقرات الجيدة التي أسهمت في إغاء الفرضية الثانية هي الفقرة (Q8) الذي ينص على أن تطبيق نظام التكاليف في المنشأة يعد ضرورياً، حيث جاءت هذه الفقرة باتفاق (89.6%) من اجابات العينة المبحوثة، ويدعم ذلك وسطها الحسابي (4.416)، وأنحرافها المعياري (0.738). وتبين ان الفقرة (Q7) جاءت ضعيفة نسبياً حيث بلغت (35.5%) من اجابات عينة البحث وبوسط حسابي ضعيف (2.895)، وأنحراف معياري (1.324). والذي كانت تنص على أن المنشآت الصناعية في دهوك تطبق نظام التكاليف بطريقة منهجية وعلمية.

واستناداً إلى نسب الالتفاق والوسط الحسابي من قبل عينة البحث حول اهتمام المنشآت الصناعية في محافظة دهوك بمقومات تطبيق نظام التكاليف وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) يدل على وجود اهتمام واضح من قبل المنشآت المبحوثة وعليه يتم قبول الفرضية الثانية وضمن حدود عينة البحث.

الجدول (4) التكرارات التوزيعية والوزن النسبي والاووزان النسبيه والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإهتمامات بمقومات نظام التكاليف

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق تماماً		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماماً		رقم المؤشر	الترتيب
		العد	نسبة %	العد	نسبة %	العد	نسبة %	العد	نسبة %	العد	نسبة %		
1.324	2.895	8.3	4	47.9	23	8.3	4	16.7	8	18.8	9	Q7	7
0.738	4.416	0	0	2.1	1	8.3	4	35.4	17	54.2	26	Q8	8
1.026	3.270	0	0	29.2	14	27.1	13	31.3	15	12.5	6	Q9	9
0.933	3.979	0	0	8.3	4	18.8	9	39.6	19	33.3	16	Q10	10
1.202	3.791	8.3	4	6.3	3	14.6	7	39.6	19	31.3	15	Q11	11
1.395	3.270	10.4	5	29.2	14	8.3	4	27.1	13	25	12	Q12	12
1.115	3.770	4.2	2	12.5	6	12.5	6	43.8	21	27.1	13	Q13	13
1.102	3.627	23.8				13.96		62.24				المستوى الكلي	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

3.2.4. وصف وتشخيص مقومات نظام التكاليف في الشؤون الادارية

يوضح الجدول (5) تكرارات الفرضية الثالثة والوزن النسبي والواسط الحسابي بالإضافة إلى الانحرافات المعيارية من خلال مؤشراته (Q22- Q14)، حيث أن نسبة الاتفاق لأفراد العينة المبحوثة (28.26%) متقارن مع مؤشرات مقومات نظام التكاليف في الشؤون الادارية للمنشآت الصناعية في محافظة دهوك، وتدل هذه النسبة إلى أنخفاض الاعتماد على تطبيق مقومات النظام في الشؤون والقرارات الادارية. وفي حين قدرت نسبة عدم الاتفاق بين أفراد العينة المبحوثة على المؤشرات بنسبة (54.61%) بمعنى أكثر من نصف الأفراد المبحوثين وهذا يدل على أن عدم توافر الاعتماد على مقومات نظام التكاليف في الامور الادارية في المنشآت المبحوثة التي تقع في محافظة دهوك، و(17.13%) محايدون حول المؤشرات، وبذلك تثبت لنا قيمة الوسط الحسابي الكلي والتي قدرت (2.68) والانحراف المعياري للمؤشرات بلغت (1.167).

ومن المؤشرات الجيدة في الفرضية الثالثة والتي اسهمت في تعزيزها المؤشر (Q14) الذي ينص معناه على أنه يعتمد المنشآت الصناعية في محافظة دهوك على نظام التكاليف عند احتساب تكلفة المنتج، وجاء ذلك بنسبة اتفاق (43.8%) من اجابات أفراد عينة البحث، ويدعم اتفاق المبحوثين وسطها الحسابي التي بلغت (3.166)، وانحرافها المعياري (1.136). وتبيّن ان المؤشر (Q19) حصلت على النسبة الاقل من التكرارات التوزيعية وبنسبة اتفاق (14.6) من اجابات المبحوثين وبوسط حسابي (2.250)، وانحراف معياري (1.176). والذي كانت تنص على أن قرار التوسيع في المنشآة تعتمد على البيانات التكاليفية. وتبيّن من اجابات أفراد عينة البحث بان المنشآة لا تعتمد على البيانات التكاليفية عندما تزيد التوسيع في نشاطها بحيث تستفيد من هذه المعلومات التي تقدمها نظام التكاليف. وعليه تكمن الاهمية هنا من اجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية لذلك ومن خلال نسب اتفاق اجابات الأفراد المبحوثين على المؤشرات اعلاه يجب اعادة النظر فيما يخص الفرضية الثالثة بالاعتماد على مقومات نظام التكاليف في تسيير شؤونها الادارية.

واستناداً إلى نسب الاتفاق من قبل الأفراد المبحوثين حول المؤشرات المرتبطة بأعتماد المنشآت الصناعية في محافظة دهوك على نظام التكاليف في شؤونها الادارية وبما أن الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي (3) تم التوصل إلى رفض الفرضية الثالثة للبحث وفي حدود مجتمعنا الدراسي. وعليه ترفض الفرضية والتي تنص على أنه "تعتمد المنشآت الصناعية في محافظة دهوك على مقومات نظام التكاليف في ممارسة شؤونها الادارية". وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " لا تعتمد المنشآت الصناعية في محافظة دهوك على مقومات نظام التكاليف في ممارسة شؤونها الادارية ".

الجدول (5) التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقومات نظام التكاليف في الشؤون الادارية

رقم المؤشر	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا تتفق تماماً		لا تتفق		محايد		تفق		تفق تماماً		النسبة %
				العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	
Q14	14	3.166	0	0	41.7	20	14.6	7	29.2	14	14.6	7	14.6	7
Q15	15	2.562	27.1	13	22.9	11	22.9	11	20.8	10	6.3	3	6.3	3
Q16	16	2.750	16.7	8	35.4	17	14.6	7	22.9	11	10.4	5	10.4	5
Q17	17	2.812	4.2	2	47.9	23	14.6	7	29.2	14	4.2	2	4.2	2
Q18	18	2.666	16.7	8	33.3	16	22.9	11	20.8	10	6.3	3	6.3	3
Q19	19	2.250	31.3	15	33.3	16	20.8	10	8.3	4	6.3	3	6.3	3
Q20	20	2.625	10.4	5	52.1	25	10.4	5	18.8	9	8.3	4	8.3	4
Q21	21	2.770	4.2	2	52.1	25	18.8	9	12.5	6	12.5	6	12.5	6
Q22	22	2.520	12.5	6	50	24	14.6	7	18.8	9	4.2	2	4.2	2
المستوى الكلي					54.0				17.326					

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

4.2.4. وصف وتشخيص تحديات وصعوبات مقومات تطبيق نظام التكاليف:

تم اختبار هذه الفرضية في الجدول (6) من خلال فقراتها من (Q29-Q23)، حيث أن نسبة الاتفاق لأفراد العينة المبحوثة (58.01%) وهي تمثل نسبة اتفاق على فقرات الفرضية الرابعة والتي تؤكّد على وجود تحديات تواجهها المنشآت الصناعية في محافظة دهوك لا تسمح بمقومات تطبيق نظام التكاليف فيها والتي تدل على أنه فعلاً هناك صعوبات وتحديات. في حين بلغت نسبة عدم الاتفاق على الفقرات (24%)، وهذا يدل على أن هناك عدد من المنشآت الصناعية ليس لديها صعوبات تؤثر على ايجاد مقومات لتطبيق نظام التكاليف، وإن النسبة المحايدة للفقرات قدرت (18.04%)، وعلى ضوء ذلك فإن قيمة الوسط الحسابي الكلي للفرضية الرابعة قدرت (3.484) وأنحرافها المعياري التي قدرت (1.12).

من الفقرات والعبارات التي ساهمت في إستقواء الفرضية الرابعة هي الفقرة (Q23) والتي تنص على أن المنشآت الصناعية لا تدرك طبيعة ومفهوم نظام التكاليف وليس لديها رغبة في تطبيقه، حيث جاءت هذه العبارة بنسبة اتفاق (70.9) من اجابات الأفراد المبحوثين، ويؤكد ذلك الوسط الحسابي للفقرة والتي قدرت (3.854)، وأنحرافها المعياري (1.271). وتبين ان الفقرة (Q25) جاءت ضعيفة نسبياً حيث قدرت (35.4%) من اجابات العينة المبحوثة وبوسط حسابي ضعيف نسبياً بلغت (2.895)، وأنحراف معياري (1.224). والذي كانت تنص على أن الجهات المسؤولة لا ترشد وتتصحّب بتطبيق نظام التكاليف.

واستناداً إلى ذلك ومن نسب الاتفاق وقيمة الوسط الحسابي من قبل الأفراد المبحوثين ضمن عينة البحث حول مواجهة المنشآت الصناعية في دهوك للتحديات والصعوبات في ايجاد مقومات لتطبيق نظام التكاليف وبما أن قيمة الوسط الحسابي أكبر من قيمة الوسط الفرضي (3) وعليه يتم قبول الفرضية الرابعة وضمن حدود عينة البحث.

الجدول (6) التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديات وصعوبات مقومات نظام التكاليف

رقم المؤشر	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	لا اتفاق تماماً		لا اتفاق		محايد		اتفاق		اتفاق تماماً		العدد	نسبة %
				العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %		
1.271	3.854	8.3	4	8.3	4	12.5	6	31.3	15	39.6	19	Q23	23		
1.118	3.062	8.3	4	27.1	13	20.8	10	37.5	18	6.3	3	Q24	24		
1.224	2.895	12.5	6	31.3	15	20.8	10	25	12	10.4	5	Q25	25		
1.220	3.500	6.3	3	28.8	10	10.4	5	41.78	20	20.8	10	Q26	26		
1.101	3.645	4.2	2	14.6	7	14.6	7	45.8	22	20.8	10	Q27	27		
0.891	3.812	0	0	10.4	5	18.8	9	50	24	20.8	10	Q28	28		
1.023	3.625	6.3	3	2.1	1	33.3	16	39.6	19	18.8	9	Q29	29		
1.12	3.484			24				18.04		58.01		المستوى الكلي			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

5.2.4. وصف وتشخيص زيادة الرقابة واتخاذ القرارات

إن اختبار عبارات الفرضية الخامسة كما هو موضح من الجدول (7) من خلال المؤشرات من (Q30-Q39)، حيث أظهرت لنا هذه المؤشرات أن نسبة الاتفاق للأفراد المبحوثة (49.18%) للفرضية الخامسة والتي تنص على أن هناك فاعلية لمقومات نظام التكاليف في منشآت دهوك تساعده على اتخاذ القرارات وزيادة الرقابة على عناصر التكاليف في المنشآة، وتدل هذه النسبة التي تقارب نصف تكرارات عينة البحث بأن هناك عدد مناسب بين الأفراد المبحوثين يعتمدون على اتخاذ قراراتهم والرقابة على عناصر المنتج من خلال الاعتماد على مستوى من مقومات نظام التكاليف. ويظهر لنا المؤشرات نفسها نسبة عدم الاتفاق على الفقرات والتي بلغت (38.1%)، ويدل هذه النسبة على أن الكثير من المنشآت ليس لديها فاعلية لمقومات نظام التكاليف على الرقابة واتخاذ القرارات في المنشآة، وإن نسبة المحايدين للمؤشرات بلغت (12.72%)، وعلى ضوء ذلك فإن قيمة الوسط الحسابي الكلي للفرضية الخامسة بلغت (3.193) وأنحرافها المعياري (1.266).

من العبارات التي ساهمت في إغناء الفرضية الخامسة هي الفقرة (Q34) والتي نصت على أن وجود بيانات دقيقة عن التكاليف يساعد في الدخول إلى أسواق جديدة بنسبة اتفاق (64.6%) من اجابات عينة البحث، ويؤكد ذلك الوسط الحسابي للعبارة والتي بلغت (3.604)، وأنحرافها المعياري (1.425). وتوضح لنا ان العبارة (Q38) جاءت النسب ضعيفة حيث بلغت (33.3%) من اجابات أفراد المنشآت المبحوثة وبوسط حسابي ضعيف بلغت (2.791)، وأنحراف معياري (1.219). والذي نصت على وجود بيانات التكاليف عن العمالة الموجودة في المنشأة من خلال بطاقة العامل لمتابعة أيام العمل والرقابة عليها.

واستناداً إلى ذلك ومن نسب الاتفاق وقيمة الوسط الحسابي من قبل العينة المبحوثة حول القرارات التي تؤخذ بتطبيق مقومات نظام التكاليف وبما أن قيمة الوسط الحسابي أكبر من قيمة الوسط الفرضي (3) يدل ذلك على وجود مستوى للمقومات في تطبيق نظام التكاليف من قبل العديد من المنشآت وعليه يتم قبول الفرضية الخامسة وضمن حدود عينة البحث.

الجدول (7) التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري لزيادة الرقابة واتخاذ القرارات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفاق تماماً		لا اتفاق		محايد		اتفاق		اتفاق تماماً		رقم المؤشر	الرتبة
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
1.126	3.083	2.1	1	41.7	20	12.5	6	33.3	16	10.4	5	Q30	30
1.122	2.875	8.3	4	37.5	18	18.8	9	29.2	14	6.3	3	Q31	31
1.388	3.166	16.7	8	18.8	9	14.6	7	31.3	15	18.8	9	Q32	32
1.443	3.291	16.7	8	18.8	9	6.3	3	35.4	17	22.9	11	Q33	33
1.425	3.604	12.5	6	14.6	7	8.3	4	29.2	14	35.4	17	Q34	34
1.211	3.354	4.2	2	27.1	13	18.8	9	29.2	14	20.8	10	Q35	35
1.184	3.520	4.2	2	20.8	10	16.7	8	35.4	17	22.9	11	Q36	36
1.304	3	10.4	5	37.5	18	8.3	4	29.2	14	14.6	7	Q37	37
1.219	2.791	10.4	5	43.8	21	12.5	6	22.9	11	10.4	5	Q38	38
1.246	3.250	8.3	4	27.1	13	10.4	5	39.6	19	14.6	7	Q39	39
1.266	3.193	38.1				12.72		49.18				المستوى الكلي	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

6.2.4. وصف وتشخيص مقومات نظام التكاليف في تحديد تكلفة المنتج واتخاذ قرارات التسعير:

إن اختبار فقرات الفرضية السادسة كما هو موضح من الجدول (8) من خلال المؤشرات من (Q40-Q46)، حيث أظهرت لنا هذه المؤشرات أن نسبة الاتفاق للأفراد المبحوثين (39.88%) للفرضية السادسة والتي تنص على أن المنشآت الصناعية في دهوك تعتمد على مقومات نظام التكاليف في تحديد تكلفة المنتج واتخاذ قرارات التسعير، وتدل هذه النسبة بأن هناك عدد مناسب بين الأفراد المبحوثين يعتمدون على استخدام مقومات نظام التكاليف في اتخاذ قرارات التسعير وتحديد تكلفة المنتج. ويفسر لنا الفقرات نفسها نسبة عدم الاتفاق الكلي على المؤشرات والتي بلغت (40.5%)، ويدل هذه النسبة على ان الكثير من المنشآت لا تعتمد في تحديد وتسعير المنتج على البيانات التكاليفية، ونسبة المحايدين أيضاً كانت كبيرة بلغت (19.62%)، وعلى ضوء ذلك فإن قيمة الوسط الحسابي الكلي للفرضية السادسة بلغت (3.05) وأنحرافها المعياري (1.20).

من العبارات التي ساهمت في إغناء الفرضية السادسة هي الفقرة (Q43) والتي نصت على أن وجود نظام التكاليف في المنشأة يساعد في تقييم تكلفة المنتجات بشكل واقعي وبنسبة اتفاق (56.2%) من اجابات الأفراد المبحوثين، ويؤكد ذلك وسطها الحسابي والتي بلغت (3.520)، وأنحرافها المعياري (1.166). والمؤشرات نفسها توضح لنا ان العبارة (Q40) جاءت بنسب ضعيفة حيث

بلغت (35.4%) من اجابات أفراد العينة المبحوثة وبوسط حسابي ضعيف بلغت (2.645)، وانحراف معياري (1.360). والذي نصت على اعتماد المنشآت على البيانات التكاليفية في اتخاذ قرارات التسعير وتحديد تكلفة المنتجات.

واستناداً إلى ذلك ومن نسب الاتفاق وقيمة الوسط الحسابي من قبل العينة المبحوثة حول تحديد تكلفة المنتج وقرارات التسعير بالاعتماد على البيانات التكاليفية وبما أن قيمة الوسط الحسابي أكبر من قيمة الوسط الفرضي(3) يدل ذلك على وجود الفاعلية في تطبيقها من قبل العديد من المنشآت وعليه يتم قبول الفرضية السادسة وضمن حدود عينة البحث.

الجدول (8)

التكارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقومات نظام التكاليف تحديد تكلفة المنتج واتخاذ قرارات التسعير

الانحراف	الوسط	لا أتفق تماماً		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماماً		رقم المؤشر	الرتبة
		الحسابي	المعياري	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %	العدد	نسبة %		
1.360	2.645	22.9	11	35.4	17	6.3	3	25	12	10.4	5	Q40	40
1.196	3.375	6.3	3	18.8	9	27.1	13	27.1	13	20.8	10	Q41	41
1.236	2.708	14.6	7	39.6	19	16.7	8	18.8	9	10.4	5	Q42	42
1.166	3.520	4.2	2	18.8	9	20.8	10	33.3	16	22.9	11	Q43	43
1.184	2.854	8.3	4	39.6	19	22.9	11	16.7	8	12.5	6	Q44	44
1.163	3.083	4.2	2	35.4	17	22.9	11	22.9	11	14.6	7	Q45	45
1.136	3.166	4.2	2	31.3	15	20.8	10	31.3	15	12.5	6	Q46	46
20	05				40			19.0	0.88				المستوى الكلي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

7.2.4. الاهمية الترتيبية لمقومات تطبيق نظام التكاليف

تأسيساً على ما تقدم من نتائج الوصف والتشخيص لفرضيات البحث تبين الاهمية الترتيبية على المستوى الكلي لمقومات تطبيق نظام التكاليف، والمشار إليها في الجدول رقم (9) والذي يبين الى أن الاهتمام بمقومات تطبيق نظام التكاليف في المنشآت الصناعية المبحوثة جاءت في المرتبة الاولى للأهمية الترتيبية، في حين جاء التحديات والصعوبات التي تواجهها المنشآت في الدرجة الثانية للأهمية الترتيبية، أما الترتيب الثالث والرابع لفرضيات التي ركزت على زيادة الرقابة واتخاذ القرارات من قبل الأفراد المبحوثين في المنشآت المبحوثة بالإضافة إلى تحديد تكلفة المنتجات والقرارات التي تتخذ لتسعير المنتج بالاعتماد على مقومات نظام التكاليف، وفي الاهمية الترتيبية الاخيرة تم رفض فرضيتين من فرضيات البحث حول وجود المقومات الاساسية لتطبيق نظام التكاليف في المنشآت وعدم الاعتماد عليها في الشؤون الادارية داخل المنشآت المبحوثة. من جانب آخر وعلى المستوى الكلي للأهمية الترتيبية لفرضيات البحث نجد أن نسبة الاتفاق الكلي بلغت (43.58%) وبوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (1.159).

الجدول (9) الاهمية الترتيبية لفرضيات البحث

الترتيب	فرضيات البحث	نسبة اتفاق %	Min	STD
1	المقومات الاساسية	23.95	2.499	1.102
2	الاهتمام بنظام التكاليف	62.24	3.627	1.102
3	الشؤون الادارية	28.26	2.68	1.167
4	التحديات والصعوبات	58.01	3.484	1.12
5	زيادة الرقابة واتخاذ القرارات	49.18	3.193	1.266
6	حديد تكلفة المنتج واتخاذ قرارات التسعير	39.88	3.05	1.20
المستوى الكلي				1.159
43.58				3.08

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي التحليلي (SPSS.V25)

5. الاستنتاجات والمقررات

1.5. الاستنتاجات: تمكن الباحثين من الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

1. أتضح من البيانات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية أن أغلب الأفراد المبحوثين يمتلكون شهادة الدبلوم فأقل من ذلك وهذا سوف يؤثر على إيجاد مقومات نظام التكاليف في المنشآت المبحوثة لأنها تحتاج إلى متخصصين لتطبيقها، وعلى الرغم من أن معظم الأفراد المستجيبين لديهم خبرة في مجال عملهم ولكنهم يفتقرن إلى المؤهلات العلمية الداعمة للعمل المحاسبي في مجال اختصاصهم وعدم التركيز على اختصاص المحاسبة سيؤثر سلباً على معرفة العمليات المتعلقة بتوفير مقومات تطبيق نظام التكاليف في المنشأة.
2. تبين من نتائج البحث أن جميع المنشآت المبحوثة لا يوجد فيها قسم خاص لإدارة التكاليف وعدم اهتمام كامل من قبل المسؤولين بوجود قسم متخصص للتكاليف.
3. دلت نتائج البحث أن أفراد المنشآت المبحوثة ليس لها دراية بنظام التكاليف إذ جاءت النتائج بنسب متوسطة وضعيفة.
4. تبين من نتائج جداول الوصف والتخيص لمقومات تطبيق نظام التكاليف بنسب اتفاق على ضوء الوسط الحسابي الكلي والبالغة (2.499)، (3.627)، (2.68)، (3.484)، (3.193)، (3.05) وعلى التوالي.
5. استنتج من نتائج وصف الفرضيات أن الفرضية الثانية التي تنص على أهمية المنشآت الصناعية في محافظة دهوك في تطبيق مقومات نظام التكاليف حيث جاءت بنسب مرتفعة وكانت في المرتبة الأولى والبالغة (3.627)، في حين أن أقل نسبة حصلت عليها من بين فرضيات البحث كانت الفرضية الأولى والتي كانت تنص على أنه تتوافق لدى المنشآت الصناعية في محافظة دهوك المقومات الأساسية لتطبيق نظام التكاليف والبالغة (2.499).

2.5. المقررات: في ضوء الاستنتاجات يقترح الباحثين ما يلي:

1. إنشاء قسم خاص تهتم بتوفير مقومات تطبيق نظام التكاليف في المنشآة لتوفير كافة البيانات والمعلومات الازمة عن تكاليف الانتاج والتي سيعتمد عليها الادارة في اتخاذ القرارات الفعالة.
2. ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في المنشآت الصناعية من خلال توفير البرامج التدريبية في كيفية تطبيق مقومات نظام التكاليف.
3. ضرورة الاهتمام من قبل المنشآت الصناعية في محافظة دهوك بمقومات تطبيق نظام التكاليف كوجود هيكل تنظيمي وتقسيم المنشآة إلى مراكز تكلفة ودليل كامل لعناصر التكاليف وتنظيم قوائم صناعية في المنشآة.
4. الاعتماد على مقومات تطبيق نظام التكاليف في الشؤون الادارية من حيث قبول أو رفض طلبية معينة ولأغراض الرقابة وإعداد الموازنات التقديرية بالإضافة إلى التخفيض من تكلفة المنتج.

5. على الجامعات والهيئات المحاسبية في محافظة دهوك الاهتمام بتوفير الكوادر المتخصصة في مجال محاسبة التكاليف للحاجة الضرورية في سوق العمل بشكل عام والمنشآت الصناعية على وجه الخصوص وإلزام هذه المنشآت بضرورة التبني والتي سيساعدها في توفير مقومات لتطبيق نظام التكاليف.

6. المصادر

- أمين طه حمد النيل النور، وابراهيم بن أحمد آل الشيخ مبارك، (2018): واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف في مؤسسات المقاولات بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 103.
- تشالز هورنجرن، سريكانث داتار، جورج فوستر، (2009): محاسبة التكاليف مدخل إداري، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر.
- حنفي زكي عيد محمد، سعيد يحيى ضو، عادل ابراهيم عزب (2003): أساسيات محاسبة التكاليف مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة.
- خليل عواد أبوحشيش، (2009): محاسبة التكاليف قياس وتحليل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ديالا جميل الرزي، (2007): مقومات تطبيق محاسبة المسئولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- زايد سالم أبوشناف، عماد سعيد الزمر، سيف الاسلام محمود، ومراد السيد حسن، (2019): أساسيات التكاليف، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- سالم محمد عماره، (2020): مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسئولية في المصادر التجارية الليبية، مجلة جامعة صبراتة العلمية، ليبيا.
- سمر حبيب، (2022): مدى تطبيق نظام محاسبة المسئولية في المصادر الحكومية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 38 العدد 1.
- شادي صبحي أبو شنب، (2008): دراسة وتقدير أنظمة محاسبة التكاليف في الشركات الصناعية في قطاع غزة، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شهرزاد الوافي، ريمه ضافري، (2022): دور تطبيق نظام التكاليف المعيارية في ترشيد النفقات، المجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8 العدد 2.
- صلاح بسيوني عيد، عبدالمنعم فليح عبدالله، زايد سالم أبوشناف، وعماد سعيد الزمر، (2017): نظم محاسبة التكاليف، جامعة القاهرة، كلية التجارة.
- عبدالشكور عبد الرحمن الفرا، (2012): قياس فعالية نظام محاسبة التكاليف دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية السعودية، مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد 14، العدد 2.
- عيسى عبدالعزيز الرواشدة، (2011): محاسبة التكاليف: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- غريبي يونس، وشيكوش حمينة إسلام، (2022): دور محاسبة التكاليف في اتخاذ القرار، محاسبة تحليلية بسيطة، دراسة حالة مصنع النسيج والمسيلية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- فاطمة محمد الصرايبرة، (2019): مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية التعدينية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
- فتح الرحمن حسن منصور، بابكر ابراهيم الصديق، (2012): محاسبة التكاليف، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن.
- لبنى هاشم نعمان العاني، (2013): محاسبة التكاليف منهج علمي وتطبيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18. محمد توفيق بلبع، محمد ابو العلا الطحان، وثناء عطية فراج،(1998): مبادئ محاسبة التكاليف، المكتبة المركزية، جامعة صناعه.
19. محمد توفيق بلبع، محمد أبوالعلا الطحان، وثناء عطية فراج،(2010): مبادئ محاسبة التكاليف، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
20. محمد فتحي مهنا،(2022): دور تطبيق محاسبة الانجاز في قياس الكفاءة التشغيلية في الشركات الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 6 العدد 16.
21. محمود عبدالحميد محمود سمارة،(2015): أثر تطبيق محاسبة المسؤولية على رفع كفاءة الاداء والرقابة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
22. يحيى جمال اللولو،(2016): مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
23. Asghar Hakimi, Zahra Abedi & Fateme Dadashian (2021): Increasing Energy and material consumption efficiency by application system-case study, Sustainability Jornal, VOL.(13), NO(4832), Pp 1-15.
24. Gunther Fried, Carola Hammer, A.Kupper & Burkhard Pedell (2015): How do German Companies Run their cost Accounting systems, management Accounting Quarterly Jornal, VOL.(10), NO(2), Pp 38-52.
25. Hexiao Hu, Yalian Zhang, Chen Yao, Xin Guo and Zhijing Yang, (2022): Research on cost Accounting of enterprise carbon emission- in china-, Mathematical Biosciences and Engineering Jornal, VOL.(19). NO (11), Pp 11675-11692.
26. Kodar, Merilin, Rebane,Mare,(2022): Improvement of the uniform cost Accounting system in the manufacturing company ramivent modular factory, Estonian University of life sciences Library.
27. Thuy Thanh Tran & Christian Hezig,(2020): Material flow Cost Accounting in Developing Countries A system, Sustainability Jornal, VOL.(12), NO(5413), Pp 1-18.